

ماهية النزاعات السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2017 واستراتيجية تحقيق المصالحة الوطنية

إعداد: حيدر مصطفى مهوس الصبيح | جمهورية العراق

دكتوراه في الإدارة الأمنية الإستراتيجية | جامعة الدفاع الوطني - الكلية الدولية - طهران / الإدارة الأمنية الإستراتيجية

E-mail: hayder.sabih70@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0007-0566-5406>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.9>

تاريخ النشر: 2026/07/15	تاريخ القبول: 2026/07/09	تاريخ الاستلام: 2026/06/19
-------------------------	--------------------------	----------------------------

للاقتباس: الصبيح، حيدر مصطفى مهوس، (2026)، ماهية النزاعات السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2017 واستراتيجية تحقيق المصالحة الوطنية، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الحادي عشر، العدد 31، السنة الثالثة، ص-ص 196-222. <https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.9>

المستخلص

يواجه العراق تحديات مُعقّدة في ظلّ النزاعات السياسية والأمنية بعد عام 2017، إذ فشلت التسويات السياسية السابقة في بناء الثقة بين مختلف المكونات. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم طبيعة تلك النزاعات وتقديم إستراتيجيات للمصالحة الوطنية القادرة على تفعيل السلام في المجتمع العراقي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع التطبيقي، من خلال المدخل المختلط الذي يجمع بين الطريقتين الكمية والنوعية، فوظفت الاستبيان والمقابلات كأداتين أساسيتين. وقد تكوّن مجتمع البحث من الأكاديميين في جامعات بغداد والموصل والنهرين، والمحليين في مركز الخبر للإعلام، ومسؤولي الأقسام في مستشارية الأمن الوطني العراقي. فضلاً عن القيادات العسكرية في كليتي القيادة والأركان والحرب، والوكلاء والمديرين في مستشارية الأمن القومي. كما حُدّدت مجموعة فرعية داخل كل فئة من مجتمع الدراسة، وبلغت العينة القصديّة (128) فرداً، بنسبة (20%) من كل مجموعة فرعية في المجتمع الكلي. وفي الجانب النوعي، أجريت (23) مقابلة مع شخصيات سياسية وأكاديمية وأمنية ودينية؛ بهدف تفسير نتائج الاستبيان وإنتاج إستراتيجيات للمصالحة الوطنية. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ نجاح مسار المصالحة الوطنية يعتمد أساساً على إصلاح العلاقة بين القوى السياسية ومؤسسات الدولة الأمنية. ويتطلّب ذلك تطبيق مصالحة وطنية شاملة، وتطبيق العدالة الإنتقالية، وتعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني مع استثمار الفرص الإقليمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ممّا يساهم في تحقيق إستقرار سياسي وأمني مُستدام.

الكلمات المفتاحية: النزاعات السياسية، النزاعات الأمنية، الهوية الوطنية، الزبائنية السياسية، المصالحة الوطنية.

The Nature of Political and Security Conflicts in Iraq After 2017 and a Strategy for Achieving National Interests

Author: Hayder Mustafa Mhawes Alsubaih | Republic of Iraq

Ph.D. in Strategic Security Management | Supreme National Defense University – International College - Tehran / Department of Strategic Security Management

E-mail: hayder.sabih70@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0007-0566-5406>
<https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.9>

Received : 19/06/2026

Accepted : 09/07/2026

Published : 15/07/2026

Cite this article as: Alsubaih, Mustafa Mhawes, (2026), *The nature of political and security conflicts in Iraq after 2017 and a strategy for achieving national interests*, *ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research*, vol 11, issue 31, Third year, pp. 196-222. <https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.9>

Abstract

Iraq faces complex challenges in light of the political and security conflicts after 2017, as prior political settlements failed to build trust among various groups. This study the nature of post-2017 security and political conflicts and provide national reconciliation strategies to foster peace within Iraqi society. The study used a descriptive-analytical approach of an applied nature, utilizing a mixed methods framework that combines quantitative and qualitative data through questionnaires and interviews. The research population comprises academics at the universities of Baghdad, Mosul and Al-Nahrain, in addition to analysts at the Al-Khobar Media Center, department officials in the Iraqi National Security Advisory, military leaders at the Command and Staff College and the War College, as well as undersecretaries and directors at the National Security Advisory. A subgroup was identified within each segment of the population. The purposive study sample consisted of (128) individuals, representing 20% of each subgroup within the total population. Regarding the qualitative aspect, the study conducted interviews with political, academic, security and religious figures, (23) interviews were held to interpret the questionnaire results and develop strategies for national reconciliation. The study concludes that successful national reconciliation depends primarily on reforming the relationship between political actors and state security institutions. This requires implementing transitional justice, strengthening the rule of law, and reforming the security sector, while leveraging regional opportunities and addressing internal and external threats to ensure sustainable stability.

Keywords: Political conflicts, security conflicts, national identity, political clientelism, national reconciliation.

المقدمة:

عانى المجتمع العراقي منذ عقود طويلة من التوتّرات والخلافات السياسيّة والطائفية بين مكوناته المختلفة، والتي تفاقمّت بعد سقوط النظام السابق عام 2003 واحتلال العراق، ورغم جهود المصالحة الوطنيّة التي بذلت عقب ذلك، إلا أن الانقسامات بقيت قائمة وتفاقمّت بعد نمو تنظيم الدّولة الإسلامي في نهايات 2005 وتغوله بمسماه الدّولة الإسلاميّة في العراق والشام 2014 وسيطرته على ثلاث محافظات كبرى تمثل الأغلبية السنية في العراق.

وشهد العراق تحولات كبيرة ومعقّدة في الفترة التي تلت عام 2017، لا سيما بعد إعلان النّصر على تنظيم داعش واستعادة العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرته، ورغم أن هذا الحدث كان من شأنه أن يعزز الاستقرار، إلا أن العراق واجه نزاعات متعددة الأبعاد تتعلّق بالسلطة والهويّة الوطنيّة والسيطرة على الموارد، وقد تداخلت هذه النزاعات مع التوتّرات الطائفية والأثنية والقومية، مما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي والأمنيّ وتعزيز حالة الانقسام بانشطارات المكونات داخل المجتمع العراقيّ.

وقد برزت الحاجة الملحة إلى تبني إستراتيجيّات شاملة للمصالحة الوطنيّة كوسيلة لتحقيق السلم الأهليّ وبناء مجتمع متماسك ومستقر، حيث تعتبر هذه الإستراتيجيّات ضرورية ليس فقط لإعادة بناء النّقة بين الطوائف المختلفة، ولكن أيضًا لتعزيز شعور الانتماء والوحدة الوطنيّة بين جميع أفراد الشعب، فمن خلال المصالحة الوطنيّة، يمكن تحقيق استقرار دائم للبيئة السياسية التي من شأنها أن تعزز من قدرة مؤسسات الدولة و بالخصوص المؤسسة الأمنيّة وسهولة أداء مهامها بفعالية وكفاءة عالية وبدعم مجتمعي من كافة الطوائف والقوميات.

مشكلة البحث:

يواجه العراق العديد من التحديات المعقّدة في ظل النزاعات السياسية والأمنية بعد عام 2017، فالتسويات السياسية التي تمت قبل ذلك العام لم تنجح في بناء النّقة بين الفئات المختلفة، إذ ركزت بشكل كبير على إرضاء النخب السياسية بدلاً من معالجة الجذور الحقيقية للنزاعات.

هذه التسويات المحدودة، التي غالباً ما كانت موجهة نحو طائفة معينة دون مراعاة شمولية المجتمع، أدت إلى إضعاف قدرة الدولة على فرض سلطتها وتقديم الخدمات العامة بكفاءة، مما أثر سلباً على الأمن والاستقرار وزاد من انعدام النّقة في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى ذلك، تفاقمّت النزاعات الأمنية بسبب غياب التوازن الطائفي داخل المؤسسات الأمنية، مما حول الصراع من بين المكونات الطائفية المختلفة إلى صراع داخلي مزدوج داخل الطائفة الواحدة، وهو ما عمق الانقسامات الداخلية وأضعف كفاءة القوات الأمنيّة.

بناءً على هذه المعطيات، تبرز الحاجة الملحة إلى صياغة إستراتيجيات مصالحة وطنية شاملة تأخذ

في الاعتبار جميع مكونات المجتمع العراقي، وتعالج جذور النزاعات السياسية والأمنية لضمان تعزيز التماسك الاجتماعي في البلاد.

أسئلة البحث:

تتمثل تساؤلات البحث في الآتي:

1. ما هي طبيعة الصراعات الأمنية والسياسية ما بعد 2017؟

2. ما هي استراتيجيات المصالحة الوطنية المقدمة لبناء السلام في المجتمع العراقي؟

يتفرع عنها:

1. ما هي الأحداث الرئيسية والنزاعات التي وقعت بعد عام 2017 والتي أدت إلى الصراع وتغيرات في الأنماط الأمنية والسياسية في العراق؟

2. ما هي العناصر الأساسية اللازمة لتشكيل استراتيجيات مصالحة وطنية تساهم بتحقيق السلام بين مختلف المكونات المجتمعية في العراق؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في النقاط التالية:

- الكشف عن الأسباب الحقيقية للنزاعات التي ساهمت بتأجيج الصراع.
- إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالسلام والصراع عبر تقديم نموذج قابل للتطبيق.
- توفر الدراسة أطراً نظرية لتصميم استراتيجيات شاملة للمصالحة الوطنية، التي يمكن تطبيقها في سياقات مشابهة.
- تعزيز الدراسة من فهم العوامل التي تعوق التآلف المجتمعي وتقدم حلولاً عملية لتعزيز الثقة والتعاون بينهم.
- تقديم استراتيجيات مصالحة وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية وتخطي الانقسامات الطائفية والعرقية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث الرئيسية في تقييم طبيعة الصراعات الأمنية والسياسية ما بعد 2017، إضافة إلى تقديم استراتيجيات مصالحة وطنية لبناء السلام في المجتمع العراقي.

يتفرع عنها:

1. توثيق الأحداث الرئيسية والنزاعات التي وقعت ما بعد 2017 التي أدت إلى الصراع والتغيرات في الأنماط الأمنية والسياسية.
2. تحديد العناصر الأساسية اللازمة لتشكيل استراتيجيات مصالحة وطنية تساهم في تحقيق السلام بين مختلف المكونات المجتمعية في العراق.

منهجية البحث:

يستند هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع التطبيقي، بالاعتماد على المدخل المختلط، الذي يجمع بين الطرق، الكمية والنوعية، حيث يتناسب هذا مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

حدود البحث:

تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة النزاعات السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2017 وتحليل أسبابها وتطورها وتقديم إستراتيجيات فعالة للمصالحة الوطنية، حيث تم تطبيق الدراسة في العراق خلال الفترة الممتدة بين عامي 2024-2026.

الدراسات السابقة:

- دراسة (T. K. Vogel, 2006) التي هدفت إلى تحليل وكشف الأسباب التي تؤدي إلى استمرار الانقسامات الإثنية والقومية، وقد توصلت إلى أن الخلل السياسي ناتج عن انعدام الثقة بين المكونات القومية المتعددة أكثر من كونه دستوري، حيث أن شريحة كبيرة من المواطنين يفضلون الانتماء للهويات القومية عوضاً عن الدولة.

- دراسة (Graciana del Castillo, 2010) التي هدفت إلى عرض المبادئ الأساسية والدروس المستفادة من إخفاقات بعض الدول في اتباعهم نهج التنمية كالمعتاد، وأفضل الممارسات والإرشادات السياسية اللازمة لتصميم استراتيجية فعالة لإعادة الإعمار الاقتصادي بعد النزاعات، وقد توصلت إلى أنه يتعين على الدول -إلى جانب مواجهة التحديات المعتادة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية- تنفيذ عمليات نزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة دمجهم في أنشطة إنتاجية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بإرساء السلام.

دراسة (محمد سعيد، 2013) التي هدفت إلى دراسة مدى إسهام المصالحة في توجيه المسار الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، وما مدى تأثير هذه المصالحة على الاستقرار المجتمعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصالحة الوطنية الخلاص والنجاة للشعب الجزائري حيث لم يكن لها بديل آخر في ظل الفوضى والانحراف.

دراسة (Zaid Al-Ali, 2014) التي هدفت إلى تقديم رؤية فريدة عن الشعب العراقي وحكومته وحجم المشكلات المتفاقمة التي تواجه البلاد، إضافة إلى تعريف أهم معركة يخوضها العراق اليوم وهي استعادة

قدرته على البقاء والعمل كدولة قابلة للحياة والاستمرار، وقد توصلت الدراسة إلى أن التفجيرات الدموية وتصاعد الطائفية المستمر وانتشار الفساد الحكومي، كلها اجتمعت لتعرقل التقدم في القضايا الأساسية مثل الأمن وتوفير الخدمات الأساسية، كما أن التدخل الأمريكي غير المخطط له أدى إلى تدمير الدولة العراقية وخلق فراغاً هائلاً استغلته النخب الفاسدة وغير الكفؤة لمصلحتها الخاصة.

- **دراسة (غبولي منى، 2021)** التي هدفت إلى دراسة فعالية القانون الخاص بالمصالحة الوطنية في الجزائر كأداة لحل الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد، ومدى نجاحه في تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن قانون المصالحة الوطنية ساعد في إخراج الجزائر من دائرة العنف وحسنت صورتها الرسمية دولياً.

- **دراسة (محمد بوزيدي شيطر، 2022)** التي هدفت إلى إظهار الإخفاق الأمني الحاصل في ليبيا والكشف عن أسبابه وعرض التطور الحاصل في طريق المصالحة بين أبناء الوطن الواحد كعلاج للأزمة الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن ليبيا تواجه تحديات كثيرة لها علاقة بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن التدخل الأجنبي الذي يؤثر على أمنها القومي الأمر الذي يجعلها تتطلب مصالحة وطنية شاملة لإعادة الاستقرار في البلاد.

- **دراسة (مسالي ليلي وحمدوش رياض، 2022)** التي هدفت إلى توضيح فعالية المصالحة كآلية لتحويل النزاعات من خلال تطبيقها على حالة العنف في الجزائر، حيث خلصت الدراسة مجموعة من العوامل التي تساهم بنجاح المصالحة الوطنية في الجزائر منها: تقديم الحل السلمي للنزاع، تبادلية الالتزامات التي تمكن من استعادة السلم والثمّاسك الاجتماعي، انخراط القادة في المسار السلمي، دعم المؤيدين للمسار، تجنيد مؤسسات المجتمع (السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية، التربوية) لدعم المسار، إضافة إلى دعم المحيط الدولي.

ما يميّز الدّراسة الحاليّة عن الأبحاث السّابقة:

ركّزت الدراسات السابقة بشكل أساسي على حالات محدّدة مثل الجزائر وليبيا ودول أخرى، مع تناول جوانب معيّنة من المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، بينما الدراسة الحاليّة قدمت تحليلاً شاملاً للأوضاع في العراق بعد عام 2017، مع التركيز على الأسباب الجذريّة للنزاعات وتقديم إستراتيجيّات شاملة وفعالة لبناء السلام المستدام. كما تفوقت الدراسة الحالية بتقديم نموذج تطبيقيّ قابلٍ للتعميم على مجتمعات أخرى تعاني من نزاعات مشابهة. حيث تقدم الدراسة الحالية إضافة نوعيّة ومميّزة للأدبيّات الأكاديميّة من خلال تحليل شامل، إستراتيجيّات عملية، ونموذج تطبيقيّ قابلٍ للتعميم، مما يجعلها ذات قيمة علميّة وعمليّة أعلى مقارنة بالدراسات السّابقة.

المبحث الأول: الجانب النظري

أولاً: مفهوم النزاعات السياسية والأمنية:

النزاع السياسي هو عبارة عن موقف تنافسي (سميع، 2022: 140)، يحدث بين الأطراف المشاركة في النزاع والتي تحاول الحصول على نفس كمية السلطة وجمعها بكمية محدودة واستخدام القوة لتحقيق أهدافها أو أيديولوجيتها (الهدية، 2020: 28-29). وتنشأ هذه النزاعات من الانقسامات والتوترات الموجودة في المجتمع حول كيفية توزيع الموارد بين المواطنين أو من خلال الأحزاب السياسية التي تمثل مصالح ناخبها ومن المتوقع أن يستخدم الممثلون السياسيون تفويضهم لتمثيل ناخبهم في النزاعات المستقبلية (Skoog, 2019: 1).

أما النزاعات الأمنية فهي عبارة عن نزاع يدور داخل إقليم الدولة الوطني وضد سلطتها بين القوات، أو فئات مسلحة من السكان، الأمر الذي يجعل منه صورة عابرة من صور الاضطرابات والتوترات الداخلية العنيفة (الشهوان، 2015: 35)، حيث غالباً ما يرتبط بعوامل داخلية تتعلق بالتوترات العرقية، الدينية والقبلية في ظل ضعف أو غياب قدرة الدولة على احتكار القوة والسيطرة على الوسائل الخاصة بالعنف (الأمير، 2021: 385).

ثانياً: مفهوم المصالحة الوطنية:

تعد المصالحة الوطنية عامل استقرار لأي نظام سياسي، فعند تطورها وتتميتها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون موضع ضمان الأمن والسلام في الوطن (شاكر، 2023: 176)، فهي حاجة ملحة وضرورة لتجاوز الاعتلالات الحاصلة في الماضي وفساد الحاضر وغياب الدولة وانعدام المساءلة وقهر الإرادات الجماهيرية المتطلعة للدولة والمجتمع المدني المؤسس على التوازن التام بين الحقوق والواجبات لكافة المواطنين على قدم المساواة (محمد وعودة، 2022: 461).

ويرى الدوري (2022: 478) أنها عبارة عن جهد يهدف إلى تحقيق السلام والصلح والتسامح بين مكونات المجتمع، ووفق عبد الله (2022: 16) فهي عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، وبحسب صالح وأسبتيه (2023: 209) هي العملية التي بمقتضاها يصل أطراف النزاع إلى تسويات حقيقية حول المسائل المتنازع عليها والتي قد تكون اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو عقائدية أو اقتصادية أو عسكرية، ويرى الباحث أن المصالحة الوطنية هي عملية استراتيجية مستدامة و شاملة ومتعددة الأوجه تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع العراقي.

ثالثاً: طبيعة النزاعات السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2017:

بعد عام 2017، شهدت الساحة السياسية في العراق نزاعاً حاداً بعد فوز أحد التيارات السياسية الشيعية في انتخابات 2021، حيث ذهبت إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية مع تحالف عامودي يضم قوى هي

أجزاء من مكونات أخرى كردية وسنية ومستقلين (وكالة الأنباء العراقية، 2022)، في المقابل تصدت قوى سياسية أخرى تمتلك ثلث المقاعد التي استطاعت تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية ومنع تشكيل الحكومة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022). وبالتالي يرى الباحث أنه برزت رؤيتان سياسيتان متناقضتان لإدارة الحكم، فالرؤية الأولى تدعو إلى تشكيل حكومة تعتمد على مبدأ الأغلبية السياسية بحيث تتولى القوى الفائزة في الانتخابات السلطة وتركز على تعزيز الكفاءة السياسية، أما الرؤية الثانية فتتمثل في الإصرار على مبدأ تقاسم السلطة بين جميع المكونات السياسية بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

كما دخلت أحزاب كردية مختلفة على خط النزاع ومشاكلها تتناسب طردياً مع اختلاف القوى الشيعية (الربيعي، 2022)، إضافة إلى النزاع السياسي بين الكتل السنية في العراق وخاصة بين الأحزاب التقليدية القديمة والأحزاب الناشئة الجديدة (منصور، 2023: 2). ويرى الباحث أنه لم يعد هناك طرف يتمتع بسيطرة كاملة على المشهد السياسي وإنما أصبح تشكيل التحالفات السياسية أكثر تعقيداً، حيث لم تأخذ هذه التحالفات الشكل الأفقي التقليدي الذي يضم مكونات كبرى (شيعية، سنية، أكراد) تتشارك في إدارة السلطة وإنما اتجهت إلى تحالفات طويلة عابرة للمكونات تجمع أطرافاً شيعية مع أطراف سنية وأخرى كردية ومستقلين منقسمين وأقليات موزعة بين الكتل.

وقد وضع السلطاني (2019) أن الأزمات والنزاعات السياسية الحاصلة في العراق ترجع إلى البنية الدستورية والقانونية للنظام السياسي المعتمد على مبدأ تقاسم السلطة وتكريس منهج التوافقية والمساومات، والأداء السيئ للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، إضافة إلى التدخل الخارجي في شؤون البلاد، والتحديات الأمنية التي واجهتها الدولة وخاصة الحرب مع داعش، والخلافات القومية والطائفية والحزبية في الداخل العراقي.

رابعاً: تحليل النزاعات السياسية في العراق بعد 2017 من منظور النظريات المفسرة للصراع:

1. نظرية الهوية:

تعتمد نظرية الهوية على فكرة أن النزاعات تتشكل نتيجة للتوترات الحاصلة في الهوية الجماعية، سواء أكانت طائفية، دينية أو عرقية، فعندما تواجه الجماعات ظروفًا سياسية مضطربة، تصبح الهوية الجماعية عاملاً حاسماً في تحديد الولاءات مما يؤدي إلى تقاوم الصراعات بدلاً من حلها (Ohlagaray، 2020)، وقد شهد العراق بعد انتخابات 2021 تحولاً في طبيعة النزاعات، فلم يعد الانقسام محصوراً بين الطوائف الثلاثة الكبرى وإنما نشأت النزاعات داخل كل طائفة بسبب انهيار التكتلات التقليدية وتجزؤ الأصوات السياسية (علاء الدين، 2022)، ووفقاً لنظرية الهوية، فإن هذه الظاهرة تحدث عندما تضعف الهوية الوطنية الجامعة، مما يفسح المجال أمام بروز مكونات فرعية متنافسة تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الخاصة (الزندان، 2014).

يرى الباحث أن النزاعات السياسية في العراق منذ عام 2017 تمثل مثلاً واضحاً لتطبيق نظرية الهوية،

حيث أدى تفكك الهوية الوطنية الموحدة إلى ظهور مكونات فرعية متنافسة، سعت كل منها لتعزيز قوتها على حساب الأخرى مما أدى إلى استمرار النزاع السياسي والتظاهرات والاضطرابات الأمنية. وعليه، ومن هنا فإن «صراع الهوية» هو أحد أبرز وجوه الصراع الخفي بين أطرافه، والصراع في محيط العراق الإقليمي يمثل انعكاساً واضحاً لذلك النزاع.

2. نظرية الزبونية السياسية:

الزبونية السياسية هي شكل من أشكال الفساد التي تعتمد على تبادل المنافع بين السياسيين وأصحاب النفوذ لتحقيق مصالح متبادلة (خلف، 2019: 1087)، وهي نظام قائم على العديد من الممارسات المتنوعة التي تغذيها شبكة معقدة من العلاقات الداخلية وحتى الدولية، الأمر الذي جعلها سبباً من الأسباب الرئيسية في فقدان الثقة في الطبقة السياسية (بن عامر، 2021). وتعد الزبونية السياسية أحد العوامل الرئيسية التي عززت النزاعات السياسية في العراق بعد 2017، فمنذ 2003 استند النظام السياسي في العراق على مبدأ تقاسم السلطة، حيث يتم تشكيل الحكومات من خلال توافقات بين القوى السياسية المختلفة، وبعد 2017 أصبحت التحالفات السياسية في العراق أكثر هشاشة، إذ أصبحت التفاهات الحكومية لا تعكس مصالحاً سياسية وطنية حقيقية وإنما مجرد تسويات مؤقتة لتقاسم السلطة تنتهي مع كل دورة انتخابية (الالوسي، 2022).

3. أثر النزاعات السياسية على الجانب الأمني في العراق بعد 2017:

بعد عام 2017، انعكست النزاعات السياسية الحادة في العراق بشكل مباشر على الواقع الأمني، حيث أدى الانقسام بين القوى السياسية والكتل المتنافسة إلى إضعاف قدرة الدولة على فرض الأمن والاستقرار، كما أثرت الولاءات الحزبية على أداء الأجهزة الأمنية مما أسهم في انتشار الجماعات المسلحة كبديل لمواجهة التحديات الخارجية وتصاعد العنف في بعض المناطق الحدودية (الحسن، 2022). إضافة إلى ذلك، فقد أدى الإخفاق السياسي إلى حالة من عدم اليقين، حيث تفاقم الخلافات حول تشكيل الحكومات المتعاقبة ما زاد من هشاشة البلاد أمام الهجمات الإرهابية والاضطرابات الأمنية المتوقعة، وقد شهدت عدة مدن عراقية مثل بغداد والبصرة مواجهات دامية نتيجة هذه التوترات السياسية خاصة مع تصاعد نفوذ الفصائل المسلحة داخل الأجهزة الأمنية وتأثيرها على المشهد السياسي (مكي، 2022)، وفي ظل هذه التحديات، باتت المؤسسة العسكرية العراقية بحاجة إلى إعادة تأهيل شامل لضمان قدرتها على تأمين البلاد في بيئة سياسية غير مستقرة (إلياس، 2024).

4. أزمة الهوية وتفكك القوات الأمنية:

بُني النظام السياسي العراقي بعد 2003 على أساس تقاسم السلطة بين المكونات المختلفة، مما انعكس على تشكيل القوات الأمنية، ووفق (الكبيسي، 2022) فإن القيادات الأمنية والعسكرية تأثرت بالاستقطابات الطائفية والسياسية، فقد أجريت تغييرات واسعة في المناصب الأمنية الحساسة وتم تعيين ضباط وفقاً لانتماءاتهم وولاءاتهم السياسية بدلاً من المعايير المهنية مما أدى لانقسام داخل الأجهزة الأمنية، الأمر

الذي جعل بعض المجاميع الإرهابية قادرة على استغلال الانقسامات داخل المؤسسات الأمنية.

وقد استمرت سياسة تقاسم السلطة في العراق بعد 2017 والتي كان لها الدور الأكبر في إضعاف المؤسسات الأمنية والعسكرية حيث يمكن إبراز التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة في تسييس المؤسسات الأمنية والعسكرية، والتأثير على فعالية القوات الأمنية، وضعف الانضباط المؤسسي وظهور الجماعات المسلحة، إضافة إلى عدم القدرة على تنفيذ العمليات الأمنية بشكل فعال (بكر، 2022: 165-166).

ويرى الباحث أنه بعد 2017 أدت النزاعات السياسية المتكررة بين الأحزاب والفصائل المختلفة إلى تعميق الانقسامات داخل المؤسسات الأمنية، فبدلاً من العمل على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، استمرت الأحزاب في استخدام الأجهزة الأمنية كأداة للصراع السياسي، حيث تم تعيين القادة الأمنيين وفق الولاءات السياسية والفئوية، مما رسخ حالة من عدم الثقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع، كما أن هذا التسييس انعكس على أداء القوات الأمنية في محاربة الإرهاب والتحديات الخارجية والجريمة المنظمة المدعومة سياسياً، حيث أصبحت أصغر الفصائل المسلحة تمتلك نفوذاً أكبر من الدولة نفسها مما أدى إلى تراجع سيادة القانون.

المبحث الثاني: الجانب العملي

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت الاستعانة ببرنامج (SPSS) وبمستوى دلالة يصل إلى (5%) كما تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
- اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات عبارات الاستبانة.
- معامل الارتباط بيرسون لتحديد الثبات الداخلي

مجتمع البحث وعينته:

اعتمدت الدراسة على بيانات الأطروحة الأصلية والتي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المنهج المختلط، حيث تم توظيف الاستبيان والمقابلات كأداتين أساسيتين، وقد تكون مجتمع البحث من الأساتذة والتدريسيين في جامعات بغداد والموصل والنهرين، إضافة إلى المحللين في مركز الخبر للإعلام، ومسؤولي الأقسام في مستشارية الأمن الوطني العراقي، والقيادات العسكرية في كلية القيادة والأركان وكلية الحرب، فضلاً عن الوكلاء والمدراء في مستشارية الأمن القومي، وقد تم تحديد مجموعة فرعية داخل كل قسم من المجتمع، وتكونت عينة الدراسة القصدية من (128) فرداً حيث تم أخذ ما نسبته (20%) من كل مجموعة فرعية في المجتمع الكلي.

وقد وزعت عبارات وفق مقياس ليكرت الخماسي ومنحت الأوزان الآتية:

الجدول (1) أوزان استبيان البحث

غير مُوافق بشدة	غير مُوافق	مُحايد	مُوافق	مُوافق بشدة
1	2	3	4	5

أما الجانب النوعي فقد اعتمد على إجراء مقابلات مع عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية والأمنية والدينية حيث بلغ عددها (23) مقابلة تم إجراؤها بهدف تفسير نتائج الاستبيان واستنتاج استراتيجيات للمصالحة الوطنية.

وصف عينة البحث:

يوضح الجدول (2) أن غالبية الأفراد المشاركين يحملون درجة الدكتوراه بنسبة تبلغ (56.3%)، تليها درجة الماجستير والبيكالوريوس بنسب متساوية بلغت (21.1%) لكل منهما، بينما شكلت درجة الدبلوم العالي نسبة قليلة بلغت (1.6%)، وتشير هذه النتائج إلى أن العينة تتسم بمستوى تعليمي عالٍ، وهذا يتناسب مع طبيعة الموضوع الخاص بهذه الدراسة والذي يتطلب خبرة ومعرفة تخصصية

الجدول (2) وصف العينة وفق متغير التحصيل العلمي

التكرار	التحصيل العلمي
27	بكالوريوس
2	دبلوم عالي
27	ماجستير
72	دكتوراه

المصدر: برنامج spss

ويبين الجدول (3) الخصائص الشخصية لأفراد العينة وفق سنوات خبرتهم، حيث تظهر النتائج وسيط سنوات الخبرة هو (16.5) سنة وهذا يشير إلى أن غالبية العينة هي ضمن مستويات خبرة متوسطة إلى مرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود تباين واضح في خبرات المشاركين فقد تراوحت سنوات الخبرة بين (2-50) سنة وهو ما يعزز من عملية تمثيل وجهات نظر متنوعة في تحليل القضايا المتعلقة بالنزاعات السياسية والأمنية في العراق.

الجدول (3) وصف العينة وفق متغير سنوات الخبرة

المتغير	المتوسط	الوسيط	المدى
سنوات الخبرة	17.55	16.50	2-50

المصدر: برنامج spss

صدق الأداة:

أ. الصدق الظاهري للأداة:

تم قياس الصدق الظاهري للاستبانة من خلال إتخاذ عدّة خطوات لضمان صدق وفَعَالِيَةِ الاستبيان، حيث تم تقديم الاستبانة لمجموعة من الخبراء والأكاديميين المتخصصين للحصول على تقييمهم وتم عرضها أيضاً على الدكتور المشرف للحصول على رأيه وتقييمه لصدق الاستبيان ومدى ملاءمته لأهداف البحث.

ب. صدق المحتوى

ويعني أن المقياس يغطي جميع الأبعاد المفاهيمية للمفهوم (Centellas, 2017: 37)، حيث تم التأكد من صدق المحتوى للاستبيان من خلال مراجعة جميع الأسئلة والبنود وذلك للتأكد من تغطيتها لجميع المتغيرات قيد الدراسة، كما تم الطلب من الخبراء والأكاديميين المختصين لضمان شمولية الاستبيان وقدرته على قياس المفاهيم بشكل كامل للخروج بنتائج تضمن تحقيق أهداف البحث

اختبار درجة الثبات (ألفا كرونباخ):

الموثوقية في القياس تعني الاتساق، فإذا كان القياس موثقاً فهذا يعني أنه إذا تم تطبيق نفس الأداة القياسية على نفس العينة بشكل متكرر فستكون النتيجة نفسها في كل مرة (Sheppard, 2021: 79)، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتقييم مدى ثبات الاستبانة، والنسبة المقبولة هي يجب ان تكون مساوية أو فوق (70%) (Hair et al, 2019: 775). ويبين الجدول (4) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا في جميع محاور الدراسة تتجاوز (80%)، مما يشير إلى أنه يمكن الاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان والوصول الى النتائج المطلوبة عند تحليل النتائج.

الجدول (4) معاملات الثبات لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	معامل الصدق
التأثير المتبادل بين النزاعات السياسية والمؤسسات الأمنية.	12 عبارة	0.860	93%
آليات المصالحة الوطنية	6 عبارات	0.849	92%
تحليل (SWOT)	نقاط القوة (Strengths)	14 عبارة	92%
	نقاط الضعف (Weaknesses)	10 عبارات	94.3%
	الفرص (Opportunities)	7 عبارات	93%
	التهديدات (Threats)	11 عبارة	94.4%

المصدر: برنامج spss

التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان:

1. محور التأثير المتبادل بين النزاعات السياسية والمؤسسات الأمنية:

يتضح من الجدول (5) أن المحور الخاص بدراسة التأثير المتبادل بين النزاعات السياسية والمؤسسات الأمنية حصل على متوسط كلي بلغ (3.95) ووزن نسبي بلغ (79%)، وهذا يدل على توافق عام لأفراد العينة على تأثير النزاعات السياسية على بنية وأداء المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام 2017.

الجدول (5) التفسير الوصفي لمحور التأثير المتبادل بين النزاعات السياسية والمؤسسات الأمنية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	المستوى
التأثير المتبادل بين النزاعات السياسية والمؤسسات الأمنية	3.95	0.542	13.7%	79%	مرتفع

المصدر: برنامج spss

2. محور آليات المصالحة الوطنية:

يتضح من الجدول (6) أن المحور الخاص بدراسة آليات المصالحة الوطنية حصل على متوسط كلي بلغ (4.33) ووزن نسبي بلغ (87%)، وهذا يدل على توافق عام لأفراد العينة على عبارات المحور، حيث يقدم هذا المحور مجموعة من الآليات للمشاكل التي تم طرحها في المحور الأول.

الجدول (6) التفسير الوصفي لمحور آليات المصالحة الوطنية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	المستوى
آليات المصالحة الوطنية	4.33	0.486	11.2%	87%	مرتفع

المصدر: برنامج spss

3. محور نقاط القوة:

يتضح من الجدول (7) أن المحور الخاص بدراسة نقاط القوة حصل على متوسط كلي بلغ (3.71) ووزن نسبي بلغ (74.2%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يتفقون على وجود مجموعة من الأسس التي يمكن الاعتماد عليها لدعم استراتيجية المصالحة الوطنية في العراق بعد عام 2017.

الجدول (7) التفسير الوصفي لمحور نقاط القوة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	المستوى
نقاط القوة	3.71	0.489	13%	74.2%	مرتفع

المصدر: برنامج spss

4. محور نقاط الضعف:

يتضح من الجدول (8) أن المحور الخاص بدراسة نقاط الضعف حصل على متوسط كلي بلغ (4.29) ووزن نسبي بلغ (86%)، وهذا يعكس أن أفراد العينة يتفقون على أن هناك معوقات وتحديات سياسية وأمنية ومجتمعية تضعف وتعوق عملية تحقيق مصالح وطنية.

الجدول (8) التفسير الوصفي لمحور نقاط الضعف

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	المستوى
نقاط الضعف	4.29	0.488	11.4%	86%	مرتفع

المصدر: برنامج spss

5. محور الفرص:

يتضح من الجدول (9) أن المحور الخاص بدراسة الفرص حصل على متوسط كلي بلغ (3.95) ووزن نسبي بلغ (79%)، وهذا يدل على وجود توافق بين أفراد العينة على أنه يوجد فرصاً خارجية يمكن أن تستثمر من البيئة الإقليمية لدعم عملية المصالحة الوطنية في العراق.

الجدول (9) التفسير الوصفي لمحور الفرص

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	المستوى
الفرص	3.95	0.585	14.8%	79%	مرتفع

المصدر: برنامج spss

6. محور التهديدات:

يتضح من الجدول (10) أن المحور الخاص بدراسة التهديدات حصل على متوسط كلي بلغ (4.17) ووزن نسبي بلغ (83.4%)، وهذا يدل على إدراك أفراد العينة لوجود تهديدات خارجية تؤثر بشكل مباشر على مسار المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والأمني في العراق.

الجدول (10) التفسير الوصفي لمحور التهديدات

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	المستوى
التهديدات	4.17	0.478	11.4%	83.4%	مرتفع

المصدر: برنامج spss

التحليل النوعي للمقابلات:

1. تحديد الرؤية العامة للمصالحة الوطنية:

يرى المشاركون في المقابلات أن المصالحة الوطنية يجب أن تكون شاملة بمستويات متعددة ولا تقتصر على تسويات آنية، ويجب أن تركز على طرفين أساسيين هما الدولة والمواطن حيث أن هذه العلاقة تعرضت إلى تآكل كبير نتيجة التحولات السياسية التي أعقبت عام 2003 والتي اتسمت بتغليب المصالح الحزبية والشخصية على حساب المصلحة العامة. كما أكد المشاركون على أهمية ملف العدالة الانتقالية ووجوب تطبيقه بسرعة إضافة إلى معالجة آثار النزاعات وقضايا النازحين والمتضررين باعتبارها جزءاً أساسياً من متطلبات العدالة.

وشدد المشاركون على أهمية إجراء إصلاحات أمنية واقتصادية لاعتبارهما أولوية يجب أن تبدأ بهما أي استراتيجية للمصالحة الوطنية، مع ضرورة إجراء إصلاح دستوري جزئي يعالج نقاط نزاع بعينها ويقلل كلفة الاستقطاب مقارنة بالإصلاح الشامل.

2. الجهات الفاعلة والأدوار والمسؤوليات:

أشار المشاركون أن الحكومة المركزية تمتلك الموارد والصلاحيات السياسية والتنفيذية اللازمة لاستكمال البناء المؤسسي للدولة وهي من الجهات الأكثر تأثيراً بمسار المصالحة، يليها الأحزاب السياسية كونهم المصممين الأساسيين لسياسات الحكومة، والماسكين بمفاتيح القرار والتعيين والموارد. وأكد بعض المشاركين أن برامج التوعية وبناء القدرات تعد وسيلة تعزز مفهوم المواطنة الحقيقية وتسهم في تجاوز الأزمات المجتمعية المتراكمة، على أن يقترن هذا الإشراك بتنفيذ مبادرات السلام المجتمعي.

3. آليات المصالحة على المستوى السياسي والمؤسسي:

أكد المشاركون على أهمية تحييد المؤسسات الأمنية عن الأدلجة والانتماءات الطائفية مع اعتماد معايير التعيين المهني، وذلك لدورها المحوري في إعادة بناء الثقة المجتمعية بالمؤسسة الأمنية بوصفها جهة ضامنة للاستقرار. كما يرى المشاركون أنه ينبغي محاسبة الفاسدين باعتبارها الإجراء الأكثر تأثيراً في

عملية إعادة الثقة بين المواطن والدولة على أن يقترن ذلك بتحسين الخدمات العامة.

وقد أشار المشاركون إلى أهمية إصلاح قانون الانتخابات لتحسين العملية السياسية من الانقسام، وتعزيز الثقافة الديمقراطية بما يسهم في تنظيم الحياة السياسية والحد من مظاهر التشتت والانقسام.

4. معالجة آثار الماضي وتحقيق العدالة:

شدد المشاركون على أهمية إجراء محاسبة قضائية لمعالجة انتهاكات الماضي وتحقيق المصالحة الوطنية، على أن تبتعد عن منطق التسويات الحزبية التي غالباً ما تكون على حساب المكونات المتضررة أو الأقليات وتسهم في ترسيخ مبدأ سيادة القانون. كما أكد المشاركون على ضرورة إيجاد صيغة مناسبة لدمج المقاتلين السابقين ضمن برامج اقتصادية مناسبة بما يسهم في تقليل احتمالات العودة إلى العنف.

5. الهوية الوطنية والمواطنة:

أوضح المشاركون أهمية التعليم لتعزيز الهوية الوطنية وبناء هوية وطنية جامعة من خلال إعداد جيل قادر على تجاوز أزمات الماضي ويتحقق ذلك عبر اعتماد مناهج تعليمية رصينة تستند إلى قيم المواطنة والانتماء الوطني، بينما شدد آخرون على أن مفهوم المواطنة يبدأ من الخطاب السياسي شريطة أن يتزامن بإصلاحات تعليمية طويلة الأمد.

ويرى المشاركون أن الهوية الوطنية الجامعة هي الإطار القادر على تجاوز الهويات الفرعية التي أسهمت في تفكيك المجتمع وأضعفت الولاء الوطني لصالح انتماءات مكونة إثنية أو قومية أو طائفية، على أن تضمن احترام التنوع المجتمعي وعدم إقصاء أي مكون بما يعزز الشعور بالانتماء المشترك للدولة.

6. التحديات المستقبلية وضمانات الاستدامة:

أشار المشاركون إلى أن أعظم تهديد يواجه الدولة العراقية يتمثل في التدخل الخارجي الذي يضعف علاقة المواطن بالدولة ويهدد مسار المصالحة الوطنية، إضافة إلى ضعف الثقة المجتمعية وغياب الإرادة السياسية كأحد المفاهيم التي تعيق تحقيق مصالحة وطنية في المستقبل.

وأوضح بعض المشاركون بأن أهم ضامن لاستدامة المصالحة الوطنية هو المشاركة المجتمعية كونها تمنح المصالحة الوطنية شرعية اجتماعية وتخلق رقابة مجتمعية على الالتزام وتقلل من احتمالات الانتكاس

النتائج:

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

1. نتائج الاستبيان:

- هناك توافق عام بين أفراد العينة على أن النزاعات السياسية الحاصلة في العراق بعد 2017 لا تؤثر فقط على الاستقرار السياسي وإنما تضعف بنية المؤسسات الأمنية، مما يعقد فرص تحقيق مصالح وطنية.
- هناك إجماع عام وقوي لدى أفراد العينة على مركزية المصالحة الوطنية كمدخل لتحقيق الاستقرار في العراق.
- هناك توافق عام بين أفراد العينة على وجود مجموعة من نقاط القوة يمكن أن تستثمر بشكل صحيح لبناء مشروع مصالحة وطنية، إلا أن هناك بعض التحديات السياسية والأمنية المستمرة.
- هناك توافق عام على وجود تحديات سياسية وأمنية ومجتمعية تعوق عملية تحقيق المصالحة الوطنية.
- هناك توافق عام على أهمية استثمار الفرص لتهيئة بيئة داعمة لمسار المصالحة وذلك من خلال تحسين العلاقات الإقليمية والحصول على دعم دولي وعربي وغيرها من الفرص الدولية التي تخفف حدة التوترات الداخلية وتعزز مسار المصالحة.
- هناك توافق عام بين أفراد العينة على وجود تدخلات خارجية في الشأن العراقي تؤثر بشكل سلبي على مسار المصالحة الوطنية وذلك من خلال تقديم دعم مالي للأحزاب الداخلية وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات.

2. نتائج المقابلات:

- هناك توافق عام بين المشاركين على أن المصالحة الوطنية يجب أن تبني على مشروع وطني جامع يعالج الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية معاً، وأن تركز على طرفين أساسيين هما الدولة والمواطن.
- هناك توافق عام على وجوب تطبيق ملف العدالة الانتقالية ومعالجة آثار النزاعات وقضايا النازحين والمتضررين، حيث تشكل نقطة انطلاق حقيقية لأي مشروع وطني.
- أكد المشاركون على أهمية إجراء إصلاحات أمنية واقتصادية باعتبارهما المدخل الأساسي لعملية المصالحة، مع ضرورة إجراء إصلاح دستوري جزئي يعالج نقاط النزاع بعينها.
- أشار المشاركون على أن الحكومة المركزية هي الجهة القادرة على إصدار القرارات الملزمة لجميع

الأطراف.

- هناك توافق عام على أهمية إجراء برامج توعية وبناء قدرات لنشر ثقافة الحوار والتسامح وتعزيز الثقة والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع.
- هناك توافق عام على أهمية بناء مؤسسات أمنية محايدة وخالية من الانتماءات الإثنية والطائفية.
- أكد المشاركون على أهمية إصلاح قانون الانتخابات لتحسين العملية السياسية من الانقسام، وتعزيز الثقافة الديمقراطية بما يسهم في تنظيم الحياة السياسية والحد من مظاهر التشتت والانقسام.
- هناك توافق عام بين المشاركين على أهمية التحول نحو المحاسبة القضائية في إطار العدالة الانتقالية من خلال تطبيق قوانين العفو والمساءلة وتعويض المتضررين.
- أظهرت نتائج المقابلات أن التعليم يعد أساساً راسخاً في تشكيل وعي الأفراد بما يسهم في تجاوز الهويات الفرعية لصالح الهوية الوطنية الشاملة.
- أظهرت النتائج أعظم تهديد يواجه الدولة العراقية يتمثل في التدخل الخارجي الذي يضعف علاقة المواطن بالدولة ويهدد مسار المصالحة الوطنية.

التوصيات:

انطلاقاً من الاستنتاجات فإنَّ الباحث يقَدِّم مجموعة من التَّوصيات تمثلت في تقديم استراتيجيات لبناء مصالحة وطنية شاملة مع آليات تنفيذها، حيث تمثل الهدف الاستراتيجي العام في ردم فجوة الثقة بين المواطن والدولة:

آلية التنفيذ	الاستراتيجية
- العمل على إصدار قانون خاص بالعدالة الانتقالية. - إنشاء هيئة وطنية للتوثيق والمصالحة. - إنشاء محاكم ودوائر مختصة بالعدالة الانتقالية. - حسم ملف الانتهاكات بشكل سريع. - تنفيذ جلسات مناقشة وحوار بين المجتمعات التي تضررت.	تحقيق العدالة الانتقالية ومعالجة آثار النزاعات والمتضررين

- اعتماد معايير مهنية في التعيين والترقية بعيدا عن التسييس والأدلة. - مراجعة العقيدة الأمنية الوطنية. - إعادة تقييم التشكيلات الخاصة بالأجهزة الأمنية وقياداتها ومراتبها. - تنفيذ خطة وطنية لجمع السلاح وتجريم كل من يحمل سلاح خارج إطار الدولة. - تنفيذ برامج تدريب وتأهيل للمقاتلين السابقين ودمج المؤهلين في المؤسسات الأمنية.	إصلاح القطاع الأمني وحصر السلاح بيد الدولة العراقية
- مراجعة الثغرات الدستورية التي عمقت الانقسام بين المكونات ووسعت الفجوة. - تعديل النظام الانتخابي بما يضمن مشاركة مجتمعية حقيقية تؤدي إلى تمثيل واقعي. - ترسيخ وعي ديمقراطي مجتمعي يؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام نتائج العملية السياسية.	الإصلاح السياسي والدستوري
- مراجعة القانون الخاص بالأحزاب. - تعزيز الهوية الوطنية داخل العمل الحزبي. - معالجة النزاعات السياسية الحاصلة بين الأحزاب من خلال الحوار الوطني عوضاً عن التصعيد. - العمل على بناء توافقات سياسية بشكل مستدام بين الأحزاب السياسية. - تبني الأحزاب السياسية للفكر الديمقراطي. - مراقبة العلاقات الحزبية بالقوى الإقليمية.	إصلاح الأحزاب السياسية وبناء التوافق الوطني
- القيام بمشاريع تنموية في المناطق المتضررة. - تقديم الدعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة. - إتاحة فرص العمل للشباب. - دمج النازحين والمتضررين داخل مؤسسات الدولة. - إدماج المسلحين والمقاتلين خارج إطار الدولة ضمن برامج اقتصادية.	الإصلاح الاقتصادي وإعادة الدمج

تعزيز المواطنة والهوية الوطنية الجامعة	- اعتماد مناهج تعليمية رصينة تستند إلى قيم المواطنة والانتماء الوطني. - اعتماد خطاب سياسي داعم لقيم المواطنة. - توظيف الإعلام المحلي بصورة استراتيجية لتعزيز خطاب المواطنة الجامعة. - إصدار تشريعات تعزز المساواة بين المواطنين. - بناء إطار قانوني يحمي الفرد ويعزز شعوره بالعدالة والانتماء.
المشاركة المجتمعية وبناء السلام	- إعداد برامج دمج مجتمعي مكونة من جميع فئات المجتمع. - المشاركة المجتمعية في صنع القرار الوطني. - دعم المجتمع المدني. - ضرورة عدم تدخل الحكومة في توجيه منظمات المجتمع المدني لخدمة مصالح حزبية أو فئوية. - شفافية في الإجراءات ومشاركة حقيقية ونتائج ملموسة يشعر بها المواطن. - حوار مجتمعي بشكل مستمر يعزز الثقة والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع.
الإعلام الوطني ومواجهة خطاب الكراهية	- إعداد مدونة للسلوك الإعلامي المهني والوطني. - تجريم الخطاب الطائفي لبعض المؤسسات الإعلامية المحلية. - مواجهة الشائعات التي تبث على وسائل التواصل الاجتماعي. - تعزيز الخطاب الإعلامي الوطني الذي يحد من إعادة إنتاج الانقسامات الهوياتية. - إنشاء برامج وثائقية عن التعايش السلمي في العراق.

- الشفافية في الإجراءات، مشاركة حقيقية، نتائج ملموسة يشعر بها المواطن. - تقديم الخدمات للمواطنين بصورة أكثر كفاءة وسرعة وذلك لتعزيز الشعور بالعدالة والإنصاف. - إصلاح القضاء وبناء منظومة قانونية متخصصة. - إغلاق المنافذ القانونية والأمنية التي يستغلها أصحاب المصالح. - حصر السلاح بيد الدولة. - تحقيق الأهداف المرسومة بحيث تكون موضع مساءلة في حال الفشل أو عدم ديمومة المصالحة.	الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد
- تحصين القرار الوطني من التأثيرات الخارجية. - الحد من ولاءات بعض القوى السياسية للخارج كونه الفاعل الأكثر تأثيراً في إثارة الانقسامات داخل المجتمع العراقي. - تحييد الدولة العراقية عن الصراعات الإقليمية. - مراقبة التمويل والدعم السياسي الخارجي. - مراقبة العلاقات الحزبية بالقوى الإقليمية. - حصر السلاح بيد الدولة العراقية.	إدارة التهديدات المستقبلية للمصالحة الوطنية
- تحسين العلاقات الإقليمية لدعم الاستقرار الداخلي. - اعتماد سياسة خارجية متوازنة. - الوصول لاتفاق سياسي شامل. - اعتماد ميثاق وطني يلتزم به الأحزاب السياسية. - تعزيز المشاركة المجتمعية - بناء الثقة بين مكونات المجتمع العراقي. - إصلاح القطاع الأمني - السيطرة على السلاح المنفلت	ضمان استدامة المصالحة الوطنية

المصدر: إعداد الباحث

بيان تضارب المصالح والتمويل

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

يُصرِّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

أُصرِّح أنَّ هذه الدراسة لم تحصل على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة أو خاصة أو غير ربحية.

المراجع العربية:

1. الالوسي، مصعب. (2022). مع نظام المحاصصة العراقي، الحكومة الجديدة أشبه ما تكون بسابقاتها، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، تمت الزيارة في (2025-2-22)،
[https2//:u.pw0/Tganl0G](https://u.pw0/Tganl0G).
2. الأمير، حسين باسم. (2021). مفهوم المعضلة الأمنية: مقارنة في ضعف الاستقرار الأمني في العراق بعد 2003، مجلة المعهد، العدد 7.
3. الحسن، نوفل أبو الشون. (2022). رائحة الثورة: آفاق الإصلاح في ظل الحكومة العراقية المقبلة، مؤسسة الشرق الأوسط، تمت الزيارة في (2025\3\21)،
<https2//:u.pw/tAmXLNib>.
4. الخزندار، سامي إبراهيم. (2014). إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، الطبعة الأولى، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون.
5. الدوري، حلا أحمد. (2022). دور الأمم المتحدة في تحقيق المصالح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع.
6. الربيعي، أزهر. (2022). تخطي الانسداد السياسي بين الصديين والإطار التنسيقي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تمت الزيارة في (2025-1-30)،
<https2//:u.pw/pT7rvGod>.
7. السلطاني، حسين. (2019). الأزمة السياسية في العراق: جذور المشكلة وآفاق الحل، تمت الزيارة في (2025-1-28)،
<https://www.ppf.gov.iq/2019/12/03/16426/>
8. الشهبان، نمر. (2015). مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.
9. الكبيسي، صفاء. (2022). العراق: مخاوف من انعكاسات الأزمة السياسية على الأمن، موقع العربي الجديد، تمت الزيارة في (2025\3\16)،
<https://:u.pw/TG4kXFGK>.

10. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2022). العراق من الانسداد السياسي إلى الاحتراب الأهلي،
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/iraq-from-political-deadlock-to-civil-war.aspx_#ftn5
11. الهدية، أليفة. (2020). الصراع السياسي لعللي أحمد باكثير على أساس نظرية موريس دوفيرجير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
12. إلياس، فراس. (2024). المستقبل الصعب ماذا ينتظر الواقع الأمني في العراق، شبكة الجزيرة الإعلامية، تمت الزيارة في (2025\3\21)،
<https://u.pw/j0Sd9hr8>.
13. بكر، مروة محمد. (2022). الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، دراسات، 23(2).
14. بن عامر، إيمان. (2021). الزبونية السياسية، الموسوعة السياسية، تمت الزيارة في (2025-2-22)،
<https://2u.pw/Sd8gkEWH>.
15. خلف، خلود عبد الكريم. (2019). الزبونية ودورها في النظم السياسية المعاصرة- دراسة حالة العراق، المجلة الدولية والسياسية، العدد 41-42.
16. سميع، حسين. (2022). الصراع السياسي الدولي مفهومه وأسبابه وأنواعه، مجلة آداب الحديد، العدد الخامس عشر.
17. شاكر، زينب حسين. (2023). المصالحة الوطنية في كمبوديا وسبل الاستفادة منها عراقياً، دراسات سياسية واستراتيجية، 64، ص: 175-198.
18. شيطر، محمد بوزيدي. (2022). الأزمة الأمنية الليبية وآفاق المصالحة الوطنية، 10(1)، -1807-1829.
19. صالح، سليمان رابح وأسيبته، خالد سعيد. (2023). الإعلام مدخلاً للمصالحة الوطنية في ليبيا، مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية، العدد التاسع، ص: 502-532.
20. عبد الله، بدرية. (2022). تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011-2021، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 11(2).
21. علاء الدين، رانج. (2022). حرب العراق المقبلة: التداعيات على المنطقة، مجلس الشرق الأوسط

للشؤون الدولية، تمت الزيارة في (30-1-2025)،

<https://mecouncil.org/ar/publication>.

22. ليلي، مسالي ورياض، حمدوش. (2022). المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن والسلم، مجلة صوت القانون، 9(1)

23. محمد، أفراح جاسم وعودة، خليفة. (2022). لجنة المصالحة الوطنية ودورها في تعزيز العدالة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 11(2).

24. محمد، سعيدي. (2013). سوسيولوجية التنمية في ظل المصالحة الوطنية حالة الجزائر (2000\2010)، مجلة الفكر المتوسطي، العدد 4.

25. مكي، لقاء. (2022). الإخفاق السياسي في العراق، نحو تسوية سياسية أو مواجهة شاملة، مركز الجزيرة للدراسات، تمت الزيارة في (16\3\2025)،

<https://studies.aljazeera.net/ar/article.5477/>

26. منصور، شادي عبد الوهاب. (2023). تفكك التحالفات: أسباب نشوب الخلاف بين القوى السنية في العراق، تقديرات المستقبل، العدد: 1754،

https://futureuae.com/media_1754/f4a84955-2c3f49-ac961-e-c5f9fdacf107.pdf.

27. منى، غبولي. (2021). من الإرهاب إلى المصالحة الوطنية: دراسة قانونية تحليلية حول الأزمة الأمنية الجزائرية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 4(3)، ص: 182-203.

28. وكالة الأنباء العراقية. (2022). السيد الصدر: لا شرقية ولا غربية حكومة أغلبية وطنية، تمت الزيارة في (28-1-2025)،

<https://www.ina.iq.--151115/html>.

Foreign References:

29. Hair, J. F., & Black, W. C., & Babin, B... (2019). Multivariate data analysis, eighth edition, Cengage Learning Emea.

30. Al-Ali, Z. (2014). The Struggle for Iraq's Future: How Corruption, Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy. Yale University Press.

31. Centellas, M. (2017). Research Methods handbook, Creative Commons Attribution Non Commercial-Share Alike 4.0 International License: <http://creativecommons.org/licenses/by-nc->

sa/4.0/.

32. Del Castillo, G. (2010). Rebuilding war-torn states: The challenge of post-conflict economic reconstruction. Oxford University Press.
33. Ohlagaray, R. M. (2020). identity theory and conflict, journal of anthropological and archaeological sciences, DOI: 10.32474/JAAS.2020.02.000134.
34. Sheppard, V. (2021). Research Methods for the Social Sciences: An Introduction, Creative Commons Attribution-Non Commercial-Share Alike 4.0 International License.
35. Skoog, L. (2019). Political conflicts, Dissent and Antagonism Among Political Parties in Local Government, University of Gothenburg.
36. Vogel, T. K. (2006). Bosnia and Herzegovina: The Challenge of Legitimacy, FAST Country Risk Profile Bosnia and Herzegovina, Swiss Peace Foundation.